متحدون من أجل السلم والتنمية
UNITED FOR PEACE AND DEVELOPMENT
UNIS POUR LA PAIX ET LE DEVELOPPEMENT
2019 - 1969

OIC/EX-COM-FM/MEETING/2020/RES/Final

القرار
الصادر عن

الاجتماع الاستثنائي الافتراضي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي
بشأن
تهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي
بضم أجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967م

جدة، المملكة العربية السعودية

18 شوال 1441هـ
الموافق 10 يونيو/حزيران 2020م

القرار

الصادر عن

الاجتماع الاستثنائي الافتراضي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي بشأن تهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967م

جدة، المملكة العربية السعودية

18 شوال 1441هـ

الموافق 10 يونيو/حزيران 2020م

إن الاجتماع الاستثنائي الافتراضي مفتوح العضوية للجنة التنفيذية على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء في منظمة التعاون الإسلامي المنعقد يوم الأربعاء 18 شوال 1441هـ الموافق 10 يونيو/حزيران 2020م، بناءً على طلب دولة فلسطين، بشأن تهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967م؛

إذ يؤكد على مبادئ وأهداف ميثاق منظمة التعاون الإسلامي؛

وإذ يستند إلى القرارات الصادرة عن القمم الإسلامية ومجالس وزراء الخارجية المتعاقبة بشأن قضية فلسطين والقدس الشريف؛

وإذ ينطلق من المسؤولية التاريخية والأخلاقية والقانونية للأمة الإسلامية وواجب التضامن الكامل مع فلسطين وشعبها؛

وإذ يسترشد بمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وعلى رأسها مبدأ عدم جواز الاستيلاء على أراضي الغير بالقوة؛

وإذ يستذكر أيضاً قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة والفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في 9 يوليو 2004 بشأن الآثار القانونية الناشئة عن تشييد جدار في الأرض الفلسطينية المحتلة؛

وإذ يجدد الدعم المبدئي للشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في السعي إلى نيل حقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير مصيره واستقلال دولة فلسطين على خطوط 4 يونيو 1967، وعاصمتها القدس الشريف، وحق العودة والتعويض للاجئين وفق ما نص عليه القرار 194؛

وإذ يدين السياسات والممارسات والمخططات الاستعمارية لسلطة الاحتلال الإسرائيلي في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجميع المحاولات الرامية لتغيير التركيبة الديمغرافية وطابع ووضع الأرض الفلسطينية المحتلة منذ العام 1967، بما فيها القدس الشريف، بما يشمل بناء وتوسيع المستوطنات ونقل المستوطنين الإسرائيليين ومصادرة وضم الأرض والترحيل القسري للمدنيين الفلسطينيين، في انتهاك للقانون الإنساني الدولي والقرارات ذات الصلة، ويعتبرها جرائم تُعرض السلم والأمن الدوليين للخطر وتعمل على زعزعة الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط وفي العالم بأسره؛

وإذ يستذكر القرار الصادر عن الاجتماع الاستثنائي لمجلس وزراء الخارجية للدول الأعضاء المنعقد في 15 سبتمبر 2019 والذي أعلن فيه مجلس الوزراء رفضه المطلق وادانته الشديدة لإعلان رئيس الوزراء الإسرائيلي عزمه "فرض السيادة الاسرائيلية على جميع مناطق غور الأردن وشمال البحر الميت والمستوطنات بالضفة الغربية في حال إعادة انتخابه" والذي قرر من خلاله المجلس التصدي بقوة لهذا الإعلان واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية الممكنة لمواجهة هذه السياسة الاستعمارية والتوسعية. وقد حذر المجلس من أن تنفيذ هذا الإعلان الخطير سيقوض الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي من أجل تحقيق سلام عادل ودائم وشامل وفقا لرؤية حل الدولتين وينسف أسس السلام ويدفع المنطقة برمتها نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار؛

وإذ يرحب بالمواقف المعلنة عن الأمين العام للأمم المتحدة وجميع الدول الرافضة لتهديد حكومة الاحتلال الإسرائيلي بضم أجزاء من الأرض الفلسطينية المحتلة عام 1967:

1- **يجدد** تأكيده على مركزية القضية الفلسطينية والقدس الشريف بالنسبة للأمة الإسلامية.

2- **يحذر** من إقدام إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة، ويعتبر تهديدها بضم أجزاء من الضفة الغربية المحتلة، بما في ذلك غور الأردن وشمال البحر الميت والأرض التي أقامت عليها المستعمرات والجدار، إعلاناً رسميا بإلغاء كافة الاتفاقيات الموقعة من طرفها وإنهاء للتسوية التفاوضية وتصعيدا خطيرا لسياساتها وإجراءاتها الاستعمارية واعتداءً سافراً على الحقوق التاريخية والقانونية والسياسية للشعب الفلسطيني وانتهاكاً صارخاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وقواعد القانون الدولي.

3- **يحمل** حكومة الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن تبعات سياساتها واجراءاتها الاستعمارية في أرض دولة فلسطين المحتلة، بما فيها نتائج إعلانها الخطير عن ضم أجزاء من أرض دولة فلسطين المحتلة، والذي يتعمد تقويض الجهود الدولية لإحلال سلام عادل ودائم وشامل قائم على حل الدولتين،

وينسف أسس السلام ويدفع المنطقة برمتها نحو مزيد من العنف وعدم الاستقرار، الأمر الذي ستكون له عواقب وخيمة على استقرار وأمن العالم ككل.

4- **يقرر** التصدي بقوة لتهديدات إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، العدوانية والخطيرة واتخاذ كافة الإجراءات والخطوات السياسية والقانونية والدبلوماسية الممكنة، بما في ذلك التحرك في مجلس الأمن الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس حقوق الانسان والمحاكم الدولية، وأي من المنظمات والهيئات الدولية الأخرى ذات الصلة، لمواجهة وعزل المنظومة الاستعمارية والتوسعية الإسرائيلية، **ويدين**، في هذا الصدد، أي طرف يساند أو يدعم هذه الخطوات العدوانية بأي شكل من الأشكال.

5- **يؤكد** سيادة دولة فلسطين على كافة الأرض الفلسطينية التي احتلت عام 1967، بما فيها القدس الشرقية ومجالها الجوي ومياهها الاقليمية وحدودها مع دول الجوار، وأن إقدام الاحتلال الإسرائيلي على ضم أي جزء من الأرض الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس الشريف وجميع التدابير والإجراءات التشريعية والإدارية التي تسعى لتغيير طابع ومركز أرض دولة فلسطين المحتلة، لاغية وباطلة وليس لها أي أثر قانوني ويجب مواجهتها على كافة المستويات.

6- **كما يؤكد** على المسؤولية التاريخية والقانونية للأمم المتحدة تجاه القضية الفلسطينية إلى أن تحل بكافة جوانبها، **ويطالب** مجلس الأمن بالوقوف عند مسؤولياته القانونية بتمكين الشعب الفلسطيني من حقوقه غير القابلة للتصرف وعدم الاعتراف أو القبول بأي تغييرات على حدود ما قبل 1967، بما فيها ما يتعلق بالقدس، واتخاذ ما يلزم من إجراءات للتصدي لخطط الضم الإسرائيلية بإلزام الاحتلال بوقف جميع إجراءاته غير القانونية والامتثال الكامل لمسؤولياته بموجب اتفاقية جنيف الرابعة ووفقاً لفتوى محكمة العدل الدولية لعام 2004 والعمل على تنفيذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما في ذلك قرار مجلس الأمن 2334 (2016).

7- **يدعو** المجتمع الدولي لمواجهة الاحتلال الإسرائيلي وممارساته الاستعمارية التي تزعزع أسس النظام الدولي القائم على القانون وعدم الاعتراف بالوضع غير القانوني الذي أقامته إسرائيل في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وعدم تقديم أي مساعدة في استمراره، واتخاذ كافة الإجراءات القانونية الواجبة لمواجهته، بما في ذلك عدم التعامل مع أي حكومة إسرائيلية على أجندتها الضم، وفرض عقوبات اقتصادية وسياسية ومقاطعة منظومة الاستعمار الإسرائيلي والمستعمرات غير القانونية وحظر منتجاتها، فضلا على تدابير المساءلة الأخرى، وصولاً إلى إنهاء الاحتلال الاستعماري وإنجاز الاستقلال الوطني في دولة فلسطين القائمة على حدود العام 1967 وعاصمتها القدس الشريف.

8- **يعلن** تأييده لقرارات القيادة الفلسطينية المعلن عنها بتاريخ 19 مايو 2020، **ويؤكد** من جديد على أن السلام والأمن في منطقة الشرق الأوسط، كخيار استراتيجي، لا يمكن تحقيقه إلا بإنهاء الاحتلال الاستعماري الإسرائيلي غير القانوني لدولة فلسطين، بما في ذلك القدس الشريف وللأراضي العربية الأخرى المحتلة منذ يونيو 1967، **ويدعو** المجتمع الدولي إلي بذل كل الجهود اللازمة لإنهاء هذا الاحتلال غير القانوني ومساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حقوقه غير القابلة للتصرف وتطلعاته الوطنية المشروعة، بما في ذلك ممارسة حق تقرير المصير وحق السيادة على أرض دولة فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وإيجاد حل عادل للاجئين الفلسطينيين على أساس القانون الدولي وجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ومبادرة السلام العربية التي أقرتها القمة الإسلامية الاستثنائية في مكة عام 2005.

9- **يكرر** رفضه لأي مقترح من أي جهة كانت لا يلبي حق الشعب الفلسطيني بالاستقلال والحرية والسيادة على أرض دولة فلسطين المحتلة منذ عام 1967، بما فيها الخطة التي تقدمت بها الإدارة الأمريكية الحالية، **ويساند** الجهود الفلسطينية الرامية لتوسيع الاعتراف الدولي بدولة فلسطين على حدود الرابع من يونيو لعام 1967، **ويدعو** الدول التي لم تعترف بعد بدولة فلسطين أن تقوم بذلك في أقرب وقت.

10- **ويكرر** دعمه لمبادرة الرئيس الفلسطيني التي أطلقها في مجلس الأمن في فبراير 2018 **ويعرب** في هذا الصدد عن عزمه مواصلة العمل مع المجتمع الدولي لإطلاق عملية سياسية ذات مصداقية وبجدول زمني محدد وبرعاية دولية متعددة الأطراف لحل القضية الفلسطينية على أساس القانون الدولي والشرعية الدولية والمرجعيات المتفق عليها، بما فيها مبادرة السلام العربية التي اعتمدتها القمة الإسلامية عام 2005 ومبدأ حل الدولتين على خطوط الرابع من يونيو لعام 1967.

11- **يدعو** اللجنة الرباعية إلي عقد اجتماع عاجل لإنقاذ فرص السلام وحل الدولتين واتخاذ موقف دولي منسجم مع قرارات الأمم المتحدة ومرجعيات عملية السلام المتفق عليها، بما فيها خارطة الطريق ومبادرة السلام العربية، وإلزام حكومة الاحتلال بالتوقف عن تنفيذ مخططاتها الاستعمارية، بما فيها الضم والتوسع الاستيطاني وإنهاء احتلالها للأرض الفلسطينية المحتلة.

12- **ويدعو** الدول الأعضاء بالمنظمة إلى:

أ. القيام بالخطوات السياسية والقانونية والاقتصادية اللازمة لمواجهة التهديد الإسرائيلي بضم أي جزء من أرض دولة فلسطين المحتلة وفق ما جاء بالقرار؛

ب. اتخاذ إجراءات رادعة بحق الدول والمسؤولين والبرلمانيين والأفراد التي تتورط في دعم النظام الاستعماري الإسرائيلي وفي انتهاك قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي المتعلقة بقضية فلسطين؛

ج. التنديد بأي محاولات أو تصريحات أو مواقف تصدر من أي جهة كانت تهدف إلى دعم ضم الاستعمار الإسرائيلي لأي جزء من أرض دولة فلسطين المحتلة عام 1967؛

د. تقديم كافة أشكال الدعم السياسي والقانوني والفني والمادي اللازم لإنجاح المساعي والخطوات السياسية والقانونية التي تقوم بها دولة فلسطين في الهيئات الدولية المختصة والهادفة إلى مساءلة إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، عن جرائمها بحق الشعب الفلسطيني؛

هـ. سرعة حظر أعمال الشركات الوارد اسمها في قاعدة البيانات للشركات التي لها علاقات تجارية مع المستعمرات الإسرائيلية في الأرض الفلسطينية المحتلة الصادرة عن مجلس حقوق الإنسان؛

و. العمل على تنفيذ قرارات القمم والاجتماعات الوزارية السابقة المتعلقة بقضية فلسطين والقدس الشريف، بما في ذلك التصويت لصالح القرارات المتعلقة بالقضية الفلسطينية في المحافل الدولية؛

ز. تقديم الدعم المادي والمساندة الاقتصادية للشعب الفلسطيني في مواجهة الحصار المالي الذي تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، وحلفاؤها ضد الشعب الفلسطيني وضد وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)؛

13- **يكلف** المجموعة الإسلامية في نيويورك بمباشرة مشاورات واسعة واتخاذ الإجراءات اللازمة لمواجهة مخططات الضم والتوسع الاستعماري الإسرائيلي، **ويكلف** مجموعة سفراء الدول الأعضاء بالتحرك من أجل نقل مضمون هذا القرار إلى العواصم والحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية والإقليمية حول العالم لحثها على اتخاذ إجراءات عملية لردع حكومة الاحتلال الإسرائيلي عن القيام بتنفيذ إجراءاتها غير القانونية.

14- **يدعو** الدول كافة إلى ممارسة الضغط على سلطات الاحتلال الإسرائيلي لضمان إطلاق سراح الأسرى الفلسطينيين، وخاصة المرضى وكبار السن والأطفال والنساء، حماية لهم من تفشي فيروس كوفيد-19، وتحميل سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية الكاملة عن أي تبعات تتعلق بصحة الأسرى في السجون الإسرائيلية.

15- **يكلف** الأمين العام بمتابعة تنفيذ مضمون هذا القرار وتقديم تقرير بشأن تنفيذه لاجتماع وزراء الخارجية القادم.

{0}{0}{0}